

أود في البداية ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من جامعة الدول العربية واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية على التعاون المستمر بيننا وكذلك على كل الدعم الذي قدموه من أجل إنجاح هذه الحلقة النقاشية التي تضم مجموعة من أهم خبراء القانون الدولي الإنساني في منطقتنا العربية.

السيدات والسادة ما زالت اتفاقيات جنيف لعام 1949 تشكل حجر الأساس للقانون الدولي الإنساني بعد أكثر من 70 عامًا منذ اعتمادها، وهي ضرورية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة. ويتمثل المبدأ الأساسي الذي تستند إليه اتفاقيات جنيف الأربع في المعاملة الإنسانية للأشخاص. وتتناول اتفاقية جنيف الثالثة على وجه الخصوص احترام أسرى الحرب وحمايتهم.

باعتبار اللجنة الدولية راعية للقانون الدولي الإنساني، فإنها تحظى بتاريخ طويل في تفسير القانون الدولي الإنساني في حالات انطباقه على أولئك الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية. ومع ذلك، لطالما كانت اتفاقيات جنيف موضع اختبار منذ اعتمادها في عام 1949، ويشكل تطبيقها تحديًا في ساحة المعركة. وقد ارتأت اللجنة الدولية مثل هذه التحديات وسرعان ما نشرت المجموعة الأولى من التعليقات الصادرة في خمسينيات القرن الماضي والتي تتناول كل مادة من اتفاقيات جنيف، وذلك لتكون بمثابة إرشادات عملية بشأن تنفيذ الاتفاقيات. وقد أثبتت فعاليتها وتلقت قبولًا على أرض الواقع من قبل الممارسين من الكيانات الحكومية وغير الحكومية.

ومع ذلك، ومنذ إصدار التعليقات في خمسينيات القرن الماضي، حدثت تطورات مهمة في كيفية تطبيق اتفاقيات جنيف وتفسيرها عمليًا. وهكذا، بدأت اللجنة الدولية في عام 2011 مشروعًا جديدًا لتحديث التعليقات على اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977. وتواصلت اللجنة الدولية مع مختلف الخبراء الدوليين والمراجعين النظراء من كل سياق، بما في ذلك المنطقة العربية لمراجعة التحديثات والتحقق من صحتها. وفي عامي 2016 و 2017، أصدرت اللجنة الدولية التعليقات المحدثة على اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية على التوالي، لتعكس هذه التطورات من الناحية القانونية والعملية. وشرعت اللجنة الدولية في العام الحالي في إصدار التعليق الجديد المحدث لاتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، وذلك في 16 حزيران/ يونيو 2020.

ومع الأسف، فإن مفهوم "التعليقات" غير مألوف في المنطقة العربية، مما دفع اللجنة الدولية إلى الشروع في ترجمة التعليق على اتفاقية جنيف الأولى، على أن تتبعها ترجمات بقية التعليقات. وبذلك يمكن للجنة الدولية نشر التعليقات بشكل أفضل من خلال مختلف الأنشطة والفعاليات. علاوة على ذلك، وبمناسبة إصدار التعليق المحدث على اتفاقية جنيف الثالثة، قررت اللجنة الدولية الاستعانة بمختلف الخبراء العرب الذين ساهموا في عملية التحديث من خلال تنظيم حلقة نقاش لتعزيز مفهوم التعليقات والترويج للتعليقات نفسها في المنطقة العربية.

ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى خبرائنا العرب حول مساهمتهم في عملية تحديث اتفاقيات جنيف وكذلك رؤاهم حول دور الاتفاقيات في توفير الحماية والمعاملة الإنسانية اللازمة للمرضى والجرحى والغرقى الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية وكذلك أسرى الحرب.